The Republic of Iraq
جمهورية العراق

Ministry of Higher Education and Scientific Research
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Tikrit University
جامعة تكريت

College of Islamic Sciences
كلية العلوم الإسلامية

منهج البحث العلمي

والخاص بقسم العلوم المالية والمصرفية الإسلامية

الدراسات الأولية – المرحلة الأولى

الدراسات الصباحية والمسائية

2024-2023

تم اعدادها في شهر شعبان 1445هـ

جمع واعداد

أ.م. مروان عامر نصيف

م.م. احمد عماد عبد العزيز

أنواع المناهج البحثية

أولاً: المنهج التاريخي:

1- مفهومه: وهو مجموعة الطرائق والتقنيات التي يتبعها الباحث أو المؤرخ من أجل الوصول إلى الحقيقة التاريخية، وإعادة بناء الماضي بجميع زواياه، ويستفاد منه في مجال العلوم القانونية في استعراض الوقائع والأحداث التاريخية لأجل الإفادة منها في بناء المواضيع القانونية محل الدراسة.

2- خصائص المنهج التاريخي:

1- تحديد الظاهرة محل الدراسية.

2- جمع المعلومات والمصادر التاريخية بشأن الظاهرة محل الدراسة (كالوثائق الرسمية)

3- التركيب والتفسير التاريخي.

4- الوصول إلى النتائج.

5- نقد المصادر التاريخية.

ج-تطبيق المنهج التاريخي في ميدان العلوم القانونية:

ان استعانة ميدان العلوم القانونية بالمنهج التاريخي واضحة في شتى المواضيع التي تتناولها جميع فروع القانون الباحث الذي يدرس مثلا موضوع أصل القانون أو تطور حركة التشريع فإنه يكون لا محالة أمام ضرورة توظيف المنهج التاريخي من خلال بيان مسار الحضارات القديمة كالحضارة البابلية التي عرفت قانون حمورابي.

كما يبرز استخدام هذا المنهج أيضاً عند دراسة مواضيع النظم القانونية السابقة أو دراسة التطور التاريخي للعقوبات او الجريمة الخ.

ثانياً: المنهج الوصفي:

1- مفهومه: يعتمد هذا المنهج على التركيز الدقيق على الوصف، بحيث يصف ظاهرة معينة استنادا إلى الوضع الحالي، وفي سبيل ذلك يطرح الباحث التساؤلات التالية:

ما هو الوضع المالي للظاهرة محل الدراسة؟

ما طبيعة العلاقة بين الظاهرة محل الدراسة وبقية الظواهر الأخرى؟

ما هي النتائج المتوقعة من خلال دراسة هذه الظاهرة؟

وتكون الإجابة عن هذه الأسئلة من خلال القيام بصلية جميع الحقائق والبيانات الكمية أو الكيفية عن الظاهرة المدروسة مع محاولة تفسير الظاهرة تفسيراً كافياً، هذا ويهدف المنهج **الوصفي الى:**

- جمع المعلومات ذات العلاقة بالظاهرة محل الدراسة بالتفصيل.
- بيان الظواهر الأخرى وطبيعة علاقتها بالظاهرة محل الدراسية.
- مقارنة الظاهرة محل الدراسة بالظواهر الأخرى

مما سبق ذكره يمكننا القول بأن النهج الوصفي هو ذلك الطريقة العلمية التي يعتمدها الباحث في دراسته الظاهرة معينة وفق خطوات محددة يقوم من خلالها بتحليل المعطيات والبيانات التي بحوزته والمتعلقة بالظاهرة محل الدراسة، وذلك لأجل الوصول إلى الحقيقة العلمية.

2- خطوات المنهج الوصفي:

- تحديد الظاهرة محل الدراسة.
- جمع المعلومات المنطقة بالظاهرة.
- وضع الفرضيات.
- اختيار عينة الدراسية.
- اختيار ادوات البحث.
- الوصول إلى الناتج.
- تحليل النتائج وتفسيرها والوصول إلى تعميمات.

3- أنواع المناهج الوصفية:

- منهج الدراسات المسحية.
- منهج دراسة النمو والتطور.
- منهج دراسة الحالة.

ثالثاً: المنهج التحليلي:

1-**معنى التحليلي:** يقصد بالتحليل تلك العمليات العقلية التي يستخدمها الباحث في دراسته للظواهر والأحداث والوثائق لكشف العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة، وعزل عناصرها عن بعضها البعض. ومعرفة خصائصها وسماتها وطبيعة العلاقات القائمة بينها وأسباب الاختلافات ودلالاتها، وذلك الأجل جعل الظواهر واضحة ومدركة من جانب العقل.

2- **مفهومهُ:** هو عبارة عن منهج منطقي يستخدم في البحث العلمي وينحصر معناه في أن الموضوع المدروس فكريا أو صليا يجرى تفكيكه وتجزئته إلى عنصره الأساسية والفرعية، بحيث يحرص الباحث على دراسة كل عنصر بعناية إلى جانب بقية العناصر الأساسية والفرعية المشكلة الظاهرة محل الدراسة وذلك بفرض الوصول إلى حقيقة وجوهر الظاهرة المدروسة وأساسها الذي يعدد ملامحها ويتحكم في قوامها.

3- تطبيق المنهج التحليلي في ميدان العلوم القانونية:

يلتزم الباحث في إطار استخدامه للمنهج التحليلي بإجراء دراسة تحليلية مصدقة لكل جزئية من جزئيات البحث، فلا يكفي بعرض وتجميع ما هو كان بل يتوجب عليه أن يشاول كل جزئية بالتحليل (بعد الدراسة الوصفية)، بحيث ينتج عن عملية المناقشة والتحليل أن يطرح الباحث وجهة نظرة الذاتية، هذا ويشترط في **الباحث عند قيامه بعملية التحليل أن يكون:**

- أن يكون مدققاً.
- أن يكون مبدعاً.
- أن يتجنب التحليل السطحي ويغوص في المضامين العميقة للموضوع محل الدراسة.
- أن يحسن استخدام قدراته العقلية من الاستنتاج، الاستنباط، الإدراك، الذاكرة، التخيل.

رابعاً: المنهج المقارن:

1- **تعريف المنهج المقارن:** قبل بيان مفهوم المنهج المقارن وجب أولا توضيح معنى المقارنة، فهذه الأخيرة تعني تلك العملية التي يتم من خلالها إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين شيئين متماثلين أو أكثر وهذا يعني أنه لا يمكننا إجراء مقارنة بين شيئين متناقضين فالمقارنة تحتل في مجال العلوم القانونية محل التجربة، فإذا كانت العلوم الطبيعية

تستخدم التجربة وتعتمد عليها في أبحاثها فإن المقارنة هي البديل في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية.

وفي هذا الصدد يصف عالم الاجتماع **ايميل دوركايم** المنهج المقارن بأنه (نوع من التجريب غير المباشر) أما بالنسبة للمنهج المقارن فيعرفه المفكر جون **استيوارت ميل** بأنه (عملية مقارنة النظامين سياسيين متماثلين في كل الظروف ولكنهما يختلفان في عنصر واحد، وذلك حتى تتمكن من تتبع نتائج هذا الاختلاف).

وعموماً فإن **المنهج المقارن هو** (ذلك المنهج الذي يعتمد على المقارنة في دراسة الظواهر. بحيث يبرز أوجه الشبه والاختلاف فيما بين ظاهرتين متماثلتين أو أكثر، ويعتمد الباحث من خلال ذلك على مجموعة من الخطوات من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية المتعلقة بالظاهرة محل الدراسة).

2- **خطوات المنهج المقارن:** يتبع الباحث عند الدراسة المقارنة في مجال العلوم القانونية **على الخطوات التالية:**

- التحديد الظاهر المتجانسة (المتماثلة لا المناقصة).
- القيام بجمع المعلومات باستخدام أدوات البحث العلمي.
- القيام بعملية التحليل والتصنيف المعلومات ومقارنتها.

3- **الضوابط المتطلبة في الموضوع محل الدراسة المقارنة:** لأجل اختيار المنهج المقارن وجب أن يستجيب الموضوع المختار المجموعة من الضوابط لكي يتمكن الباحث من إجراء **الدراسة المقارنة:**

- أن يتضمن الموضوع المختار حلولاً يمكن الاستفادة منها.
- أن يكون الباحث ملماً بالنموذج المقارن.
- أن يكون النموذج المختار للدراسة المقارنة أكثر تقدماً من النظام الأصلي، وذلك لتعظيم الفائدة المرجوة من الدراسة المقارنة.
- أن تكون المراجع المتعلقة بالنموذج المقارن متوفرة لدى الباحث، بحيث تمكنه من إجراء الدراسة المقارنة مع التشديد على حداثتها.
- تجنب القوانين الملغاة في النموذج المقارن.

- تجنب الاتجاهات الفقهية التي تم العدول عنها.

4- تطبيق المنهج المقارن في ميدان العلوم القانونية:

يجرى في مجال العلوم القانونية الكثير من الأبحاث التي تستخدم المنهج المقارن أين تتم مقارنة الأنظمة القانونية أو المؤسسات الدستورية أو القانونية، وذلك كون أن هذه الدراسات المقارنة كثيراً ما تؤدي إلى تعديل وتطوير في المنظومة القانونية بما يتوافق والتطورات الحديثة.